

اتفاق 17 أيار... وتشريع التطبيع

الإقتصادي نهضت المقاومة وهُزم

المخطط «الإسرائيلي» (3)

■ **حسن حردان**

في هذه الحلقة الثالثة والأخيرة، نتناول ما احتواه الاتفاق من بنود تحقق أهداف «إسرائيل» لناحية التطبيع الاقتصادي، وتحويل لبنان إلى ساحة لتسويق السلع والمنتجات «الإسرائيلية»، وتسربها إلى الدول العربية. فالاتفاق لا يحتوي على الأهداف «الإسرائيلية» والأمنية فحسب، بل يطول أيضا تحقيق الأهداف الاقتصادية التي لطالما سعت إليها «إسرائيل» واعتبرتها من المسائل الجوهرية الأساسية التي تريدها من غزو لبنان، فلا تخفى على أحد أطماعها إن كان على مستوى احتلال موقع لبنان الاقتصادي كبلد خدمتي في المنطقة، أو السعي إلى الاستيلاء على ثروته المائية، خاصة في الجنوب حيث منابع المياه، والزواني والحاصباني ونهر الليطاني. كيف تبدى ذلك في الاتفاق، وعلى أرض الواقع؟

أولا: هدفت «إسرائيل» من خلال اتفاق 17 أيار إلى فرض التطبيع الاقتصادي وتشريع لبنان أمام غزو السلع والبضائع «الإسرائيلية» ومنه إلى المنطقة العربية، إذ نصت المادة 8 الفقرة (ب) من الاتفاق على الآتي: «تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان و«إسرائيل» بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمتوجحات والأشخاص والمواصلات، إلخ».

كما نصت المادة الثامنة في البند /2/ على الآتي:

«خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة «الإسرائيلية» من لبنان ووفقا للمادة الأولى من هذا الاتفاق وبعد إعادة التزمّانة ليلسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان و«إسرائيل»، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان في إطار لجنة الاتصال المشتركة بالتفاوض بنيتّ حسنة بغيّة عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي».

إن قراءة ما تقدم تظهر بوضوح أنّ نظام أمين الجميل، الذي فاوض «إسرائيل» وقبل بهذا الاتفاق العذّل، وافق على القبول بجعل الحدود مفتوحة بين لبنان و«إسرائيل» والالتزام بتطوير العلاقات المفروضة على لبنان بصورة متواصلة وعلى تنظيمها ضمن اتفاقات تعقد لهذه الغاية، وذلك بنيتّ حسنة وبالسرعة الممكنة وعلى أساس غير تمييزي.

على هذا الأساس وافق النظام اللبناني في حينه على السماح لـ«إسرائيل» بإقامة مكتب اتصال في ضبية، قرب بيروت، يقوم بمهمات شبيهة بالمهمات التي تقوم بها السفارات والدوائر القنصلية التابعة لها.

ثانيا: أطامح «إسرائيل» في لبنان، إذ يندرج هذا التطبيع الاقتصادي الذي نص عليه الاتفاق في سياق غزو صهيوني يستهدف تحقيق المطامح «الإسرائيلية» الحاضرة منذ بدايات تحرك قادة الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين، وهذه الأطماع تتوزع في اتجاهين:
1. أطماع «إسرائيل» في جنوب لبنان الذي يمثل 20 في المئة من مساحة لبنان و25 في المئة من الأراضي الزراعية و18 في المئة من الأراضي المروية، واشتهار الجنوب بزراعة الحمضيات والتبغ غير المتوافر في «إسرائيل».

كما أنّ لـ«إسرائيل» مطامح معروفة في مياه لبنان وتريد الاستيلاء على هذه الثروة لتأمين ربي صحراء النقب في فلسطين المحتلة، وكان واضحا طوال فترة الاحتلال «الإسرائيلي» للجنوب على مدى 22 عاما، السركة «الإسرائيلية» المتواصلة للمياه اللبنانية وحرمان المدن والبلدات الجنوبية منها.

وإلى ذلك، ثمة في الجنوب آثار صور التاريخية التي عمدت «إسرائيل» إلى سرقتها أو تدميرها في محاولة لإلغاء ماضي لبنان وحاضره ومستقبله من ذاكرة شعبي، فيما يشكل الجنوب ممرا طبيعيا للمنطقة العربية حيث لا توجد مرتفعات مثل الجولان أو أودية مثل وادي الأردن، ولا صحراء مثل صحراء سيناء.

2. أطماع «إسرائيل» في غزو السوق اللبنانية والأسواق العربية، إذ سعت عبر احتلالها للجنوب للنفاذ منه إلى قلب لبنان والمنطقة العربية بغيّة تحقيق جملة أمور:

تقويض دعائم الإنتاج اللبناني، ما شكل أحد أهداف الغزو العسكري، إذ نذر جيش الاحتلال على نحو مقصود البنية التحتية، وحرق المصانع، وجرف البساتين، وإغلاق نقاط العبور.

السيطرة على السوق اللبنانية وإغراقها بالبضائع «الإسرائيلية» وهذا ما حصل طوال فترات الاحتلال، إذ جرى تهريب وتسريب البضائع «الإسرائيلية» إلى لبنان واستعمال الماركات والعلامات اللبنانية وتزويرها في عمليات تعبئة وتغليف هذه المنتجات، للتمكن من ترويجها في السوق اللبنانية وتصديرها عبر تجار لبنانيين إلى الأسواق العربية، سجلت قيمة الصادرات «الإسرائيلية» إلى لبنان ارتفاعا من 400 ألف دولار شهريا خلال الأشهر الخمسة الأولى التي تلت الاجتياح، إلى 15 مليون دولار شهريا في الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى نيسان 1983، وبلغ مجموع هذه الصادرات 5040 مليون دولار عام 1982 مقابل 3.4 مليون دولار عام 1981. أكثر القطاعات «الإسرائيلية» استفادة من انفتاح السوق اللبنانية كان قطاع الصناعات الغذائية، والساكر، والمعلبات، والبسكوت، واللبان، والأسماك، والمشروبات الخفيفة والروحية، والمنتجات الزراعية، والزهور والنباتات، فيما نشطت السياحة «الإسرائيلية» على حساب السياحة اللبنانية.

لكن الفواكح «الإسرائيلية» الكبرى من الغزو كانت كامنة في تدمير الاقتصاد اللبناني بفعل الاجتياح والخسائر الجسيمة التي لحقت لضرب دور لبنان الخدمتي الذي يشكل منافسا لدور «إسرائيل».

كان من نتيجة ذلك أنّ تراجمت الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية، وافتاد «إسرائيل» من انفتاح السوق اللبنانية على الأسواق العربية ذات القدرة الكبيرة على الاستهلاك، ولاحظ المراقبون في حينه أنه على عكس اتفاقية كامب ديفيد، كان اهتمام «الإسرائيليين» ببن اتفاق 17 أيار مع لبنان من الناحية الاقتصادية، إذ كان هناك إصرار «إسرائيلي» على أن يرد في نص الاتفاق تأكيد على حرية انتقال الأشخاص والبضائع بين «إسرائيل» ولبنان، وقد يعود ذلك إلى فشل التطبيع مع مصر.

في هذا الإطار يقول الخبير الاقتصادي الدكتور الياس سابا: «يشكل لبنان المنحاس الاقتصادي الأول لـ«إسرائيل»، والحقبة الأهم أمام أطماعها في السيطرة الاقتصادية على العالم العربي. كما أنّ إمكانات اللبنانيين ومواقهم في العالم العربي يمكن استغلالها بأعلى مردود في مخطط «إسرائيل» الاستعماري، وعلى عكس مصر، لا تفصل الصحراء بين لبنان و«إسرائيل»، ما شكل أحد أهم الأسباب لاختيار لبنان فريسة وحلقة ثانية بعد مصر لفرض اتفاق صلح منفرد معه».

خلاصة القول أنّ اتفاق 17 أيار كان في مجمله اتفاقاً ألمته «إسرائيل» على لبنان لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية، في سياق مخططها الهادف إلى الهيمنة على المنطقة العربية وجعلها تدور في الفلك «الإسرائيلي» الذي يشكل مركز الغرب الاستعماري لضمان المحافظة على مصالحه.

غير أنّ قيام المقاومة في لبنان وبنائها استراتيجية تحدر وطني وخوض غمار النضال المسلح الطويل النفس واستنزاف جيش الاحتلال أدى إلى إلحاق الهزيمة بهذا المخطط الصهيوني عام 2000 وعام 2006 واليوم يجري إلحاق الهزيمة بقوى الإرهاب في سورية أدوات أميركا و«إسرائيل» ما يعزز مشروع المقاومة في المنطقة ويضعف مشروع الهيمنة الأميركي ونفوذ الدول الدائرة في فلكه وينتج بيئة استراتيجية جديدة في صالح محور المقاومة فلسطين الشعب.
hassan.hardan56@yahoo.com

البناء

قراءة في اتفاق 17 أيار من منظار رافضيه

لبنان بين مقاومة اتفاق الإذعان والتطبيع وانتصار المقاومة في أيار وتموز

وسقوط أهداف الحرب على سورية



شارون في لبنان خلال الاجتياح



المفاوضون اللبنانيون والاسرائيليون

واكيم: عندما كانت «إسرائيل»

تحاصر بيروت كان الرئيس الحريري في فندق البريستول يشكل حكومة بشير الجميل

دايفيد»، والتي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي «الإسرائيلي»، مضيفاً: «كان العدو يزعم بالتعاون مع عملاء له في لبنان ومع أدواته ممثلين في تلك المرحلة برمزهم بشير الجميل، عبر اجتياح لبنان بهدف جره إلى معاهدة صلح ثانية تخرج لبنان من صراعه القومي وتقطع صلاته مع المحيط القومي بدءاً بسورية ومعها كل العالم العربي».

الطبع لن تبقى حدود هذا الاتفاق هيدنة بين لبنان والعدو الصهيوني أو معاهدة صلح، بل يتعدى ذلك ويحمل في طياته مخاطر على لبنان الوطن والكيان والهوية، ويشرح ذلك مهنا قائلاً: «يغدّف من خلال هذا الاتفاق شروط أمنية في الجنوب اللبناني، وشروط توضع على الجيش اللبناني، وفتح سفارات، وأيضاً تطبيع اقتصادي وفتح أبواب العلاقات الكاملة على كل صعيد مع هذا العدو، وخضعت الحكومة اللبنانية آنذاك في عهد أمين الجميل إلى مفاوضات كان ينجحها هذا الاتفاق الذي رفضه الشعب اللبناني وتصدى له المقاومون وأسقطوه بالقوة».

علم

الصحافة كانت العين الشاهدة على تلك المرحلة من تاريخ لبنان، يشرح الصحافي والكاتب السياسي جورج علم هذا الاتفاق معتبراً أنه «يدخل لبنان في المحور» الإسرائيلي» – الأميركي، ورفض هذا المشروع يعني أنّ يبقى لبنان ضمن محور الممانعة، وكانت سورية حينها على رأس هذا المشروع الممانع، مشيراً إلى أنّ «الدور السوري في لبنان كان دوراً مؤثراً وفعالاً وفي المنطقة أيضاً، وكان حينها الرئيس حافظ الأسد لما له من هالة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، لذلك لبنان كان خط تماس بين محاور متصارعة وما زال، وحينها كان محور الصمود والتصدي برئاسة الرئيس حافظ الأسد الذي كان له انتصار الكثر في لبنان والمقاومة كانت بداية انشقاقها».

ويتابع علم: «هذا الاتفاقي ومنها كان على حد الصراع بين المحور «الإسرائيلي»-الأمريكي ومحور التصدي والممانعة، وبالتالي إسقوط اتفاق 17 أيار كان بمثابة انتصار للبنان إلى جانب محور الصمود والتصدي».

بيرم

يرى الكاتب والصحافي في جريدة «النهار» ابراهيم بيرم «أنّ اتفاق 17 أيار هو استسلام لبناني للهيمنة «الإسرائيلية» في شكل مطلق، حتى لبنان في عهد الرئيس أمين الجميل آنذاك لم يستطع تنفيذها نظراً إلى أنّه راجح بالكامل لمصلحة «إسرائيل» ويستلب السيادة اللبنانية وعزل لبنان عن محيطه العربي في شكل مطلق ويجعل لبنان في شكل أو آخر مستوطنة «إسرائيلية»، مضيفاً: «حتى الصحافة اللبنانية آنذاك حفر عليها أنّ تكتب مواد ضدّ الاحتلال «الإسرائيلي»، ويستذكر بيرم بأن «أحد المفاضين «الإسرائيليين» طالب أحد أعضاء الوفد اللبناني بإعادة جثة الجاسوس «الإسرائيلي» «دايفد كوهين نظراً إلى علاقته بالحكومة السورية حينها ما يشير إلى حجم ونقل هذا الاتفاق على الوضع اللبناني».

وحول المعطيات الخارجية التي حاولت فرض هذا الواقع قال بيرم: «الاجتياح «الإسرائيلي» عام 1982 واعتقاد «إسرائيل» بأنّها هزمت المشروع المقاوم المتمثّل آنذاك بمنظمة التحرير الفلسطينية والجهة الوطنية هو الذي شجع «إسرائيل» على السير بهذا الاتفاق ودفع الحُكم اللبنانيين العميقة الملمّضة بقدمها به، واعتقدت «إسرائيل» أنّها حكمت قبضتها على لبنان من خلال هذا الاتفاق ومن خلال الظروف التي أدت إلى ما تعتبره هزيمة مشروع المقاومة في لبنان».

وعن مواجهة هذا الواقع لفت إلى أنّ «انتفاضة 6 شباط عام 1984 وما سبقها من ظروف وتطورات هي التي أسقطت هذا الاتفاق بعد أنّ اتضح لقرى لبنانية وفي مقدمها حركة أمل والقرى الوطنية والإسلامية بأنه إذا وقع لبنان هذا الاتفاق، فإنّ السيادة اللبنانية ستفقد تماماً وتهزمت «إسرائيل» على لبنان، وكانت انتفاضة 6 شباط المجيدة التي أطاحت بهذا الاتفاق وزعزعة نظام الحكم الداعم له والساعي لتكريس هذا الاتفاق، أيّ نظام الرئيس أمين الجميل آنذاك».

وحول الثمن الذي دفعه لبنان نتيجة مواجهته هذا المشروع اعتبر بيرم أنّ مناطق لبنانية دفعت ثمناً غالياً بهذا الأمر الكضاحية التي دمّرت عام 1983 وأجّحاء كبيرة من بيروت دمّرت واستبيحت من قبل الأقل على اللبنانيين لإسكات الصوت الممانع، لكنّ إرادة لبنان الوطني أسقطت هذا الاتفاق فأصبح ذكره عاراً لا يمحى عن جبين لبنان».

الحلف المعادي بات أضعف

مما كان عليه سابقاً

السؤال المطروح هو بعدد أنّ أسقط اتفاق 17 أيار، هل نحن أمام مخاوف لعودة معالم 17 أيار مجدداً، وفرض الهيمنة الصهيونية على لبنان؟ يجزم الخطيب قاطعاً «أننا اليوم أقوى مما كنا عليه اعوام 1993 و1996 و2000 التي هزمتنا حينها العدو «الإسرائيلي» وأنذر من أراض لبنانية احتلها بالقوة من دون قيد أو شرط، إضافة إلى ذلك في 2006 كان الانتصار التاريخي والإستراتيجي للمقاومة الذي تجاوز حدود الصراع بين المقاومة من جهة، والعدو الصهيوني من جهة استبق هذا الانتصار انتصاراً للحرمان في العالم كما قال الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز».

ويضيف الخطيب: «في هذه المرحلة لا يحسن أحد أن هذه المرحلة ستعود بطرح ما يشابه 17 أيار، بل 17 أيار ولي عهد سياسياً وميدانياً لأنّ الجماهير اليوم للمقاومة تجعلنا أقوى مما كنا عليه في 17 أيار يوم أسقطناه، والحلف المعادي هو أضعف من ما كان عليه سابقاً، لذلك نحن أمام شروط أفضل من حيث الجاهزية»، واستبعد الخطيب «أيّ أفق لإمكانية عدوان صهيوني جديد وفقاً لموازين القوى التي جعلتنا اليوم أقوى مقاومة وممانعة مع حليفنا حزب الله في الأساس وكل القوى المقاومة والممانعة وسورية وإيران وروسيا والصين ودول البريكس أقوى مما كنا عليه».

الحرب على سورية استكمال للمشروع نفسه عام 1982

أما واكيم يميز بين المرحلة والمخطط معتبراً «أنّ المخطّط «الإسرائيلي» يشبه في ضموئه مخطط اتفاقية 17 أيار، مستشهداً بما تريده الولايات المتحدة من 3 سنوات حتّى اليوم وهو مشروعها الذي هو قيد التنفيذ، أو تحاول تنفيذه وهو إقامة الشرق الأوسط على ركيزتين: «إسرائيل» وتركيا، ولهدفه هذا المشروع يستعيرون غطاء «الإسلام الإخواني» و«الإسلام الوهابي».

ويرى واكيم أنّ «الحرب الحالية على سورية هي استكمال للمشروع

مهناً: أهداف العدو المرحلية

تتغير أما الهدف الاستراتيجي يبقى ثابتاً وهو جر لبنان إلى اتفاقيات صلح

نفسه، كالتأمّر على سورية عام 1982 أي محاولة إسقاط سورية، وكلّ هذه الرسائل التي ذهبت إلى الرئيس بشار الأسد قبل الأحداث في سورية هي رسائل أميركية تقلوها العرب وتضمنت أنّ توافق سورية على إسقاط حق العودة مما يسمّى مبادرة «السلام العربية» أي تصفية القضية الفلسطينية، والتأمّر على سورية هو جزء من عملية ما يسميه الأميركيون اتفاق الإطار الفلسطيني – «الإسرائيلي» المقصود منه مع إعطاء غطاء لعرب الخليج وعلى رأسهم السعودية لإعلان تفاعلهم مع «إسرائيل» من أجل تشكيل هذا الحلف في الشرق الأوسط الجديد التركي – «الإسرائيلي»-الخليجي»، مضيفاً: «نرى أنّ التأمّر على لبنان تحديداً هو تأمر على المقاومة، ولبنان خلال الـ 3 سنوات الماضية شهد أخطر تأمر على سورية عبر لبنان وبمشاركة من قوى سياسية في السلطة، وبالوقت نفسه هناك تأمر على المقاومة من خلال الجوا الطائفي والمذهبي المحقق والأعمال الإرهابية التي شهدناها، ووظيفة لبنان كانت التأمّر على سورية ومحاولة إغراق المقاومة بفتنة داخلية مذهبية أو طائفية، كيف سيكون الوضع في لبنان فهذا أمر يتوقف على مسار الصراع الدائر في سورية».

ولفت واكيم إلى «أننا دخلنا مرحلة إنهاء هذا التأمّر على سورية ولدينا ثقة بالقرى الفلسطينية والبشعب الفلسطيني أنّ يمين أبو مازن تحديداً من التوقيع على الاتفاق الإطار تحت أي شروط»، مؤكداً «أنّ المشروع الأميركي كان في الـ 1980 يستهدف جعل «إسرائيل» جسماً طبيعياً وجعل العرب قبائل وكثلاً متصارعة داخليا، ونرى أنّ كل بلد عربي يعيش حالياً صراعات وحروباً إنما تصنعها الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل».

لبنان عصي بمقاومته وشعبه وشيخه في مواجهة أطماع العدو

يجيب نائب رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي على هذا السؤال قائلاً: «طبعاً أهداف العدو الصهيوني ثابتة وقد تتغير وسائل تحقيقها، وفي الوقت الراهن يحاول العدو من خلال الفتنة ضد المقاومة وسلاحها وقوة لبنان في المعادلة الجديدة إبطال سلاح المقاومة وإغراقه في الفتن بعد أن عجز عن انتزاع وتصفية هذا السلاح بحرب تموز في عام 2006 ، كما عجز في كل المرحلة التي تلت اجتياحه للمعاصرة وتحررت بالمقاومة ومن بعدها تحدر الجبل والبقاع ومعظم الجنوب».

وينبّه مهنا إلى «أنّ العدو اليوم يحاول بشتى الوسائل وأهمها وسيلة الفتنة والضغط دولياً لتحصيد لبنان عن الصراع، والتخاطي كليا عن حق العودة للشعب الفلسطيني، وبحاول أن يصل إلى الغرض عنها التي حاول أن يرفضها على لبنان».

ويؤكد مهنا «أنّ لبنان عصي بمقاومته وشعبه وجيشه ومؤسساته وبالنواتج التي أصيبت جزءاً من دستوره التي تعتبر «إسرائيل» عدواً وما زال يحتل قسماً من جنوب لبنان – مزارع شبعا وكفرشوبا ومرتفعات جبل الشيخ والجحجر، وما زال يطع بميامنا واليوم في وطننا ويعتدي على سيادتنا»، مشيراً إلى «أنّ أهداف العدو المرحلية تتغير، أما الهدف الإستراتيجي يبقى ثابتاً وهو جر لبنان إلى اتفاقيات صلح ومعاهدات وتطبيع علاقات، وهذا ما لم يحصل لأنّ المقاومة التي انتصرت على العدو عبر كل هذه المحطات والعقود من الزمن، قادرة بأهلها وشعبها وجمهورها الشعبي الواسع وبقدرةاتها أن تقضي على هذه الأهداف وتجعلها مجرد أحلام غير قابلة للتطبيق، ونحن اليوم بما نملك قادرون ليس فقط على إسقاط أهدافه بل تحقيق أهدافنا في التحرير واستعادة كامل حقنا القومي».

لبنان أصبح قلعة من قلاع الصمود

ويعلق الصحافي جورج علم على هذا الأمر بإظهار أوجه الاختلاف بين مرحلة اتفاق 17 أيار والواقع الراهن معتبراً «أنّ هناك اختلافاً كبيراً في الظروف، نحن نتحدث في العام 2014 حيث اختلفت المقاييس، واليوم لا شك في أنّ لبنان أصبح قلعة من قلاع الصمود نظراً إلى النفوذ الذي لعبه حزب الله وورده داخل سورية وداخل لبنان والانتصار الذي حققه على العدو «الإسرائيلي»».

ويضيف علم: «إنّ الصراع لم ينته إطلاقاً، واليوم هناك علامات استفهام كبيرة على مستوى الداخل ترسم من فريق 14 آذار وربما من غيره حول دور سلاح المقاومة واستراتيجية المقاومة في لبنان وفي المنطقة، وفي المقابل أيضاً الطرف الآخر يعتبر أنّ المشروع الأميركي مغاير تماماً ولايزال موجوداً».

ويشرح علم الواقع الراهن في المنطقة قائلاً: «لا يمكن إغفال الإنجازات التي حققتها «إسرائيل» في المنطقة، حيث لم تعد العدو التي كانت عليه في الستينات والسبعينات والثمانينات بل دخلت في كل الأسواق الاقتصادية العربية من دون استثناء، وقلّة هي الدول العربية التي لا يوجد لديها علاقات اقتصادية وسياسية مع «إسرائيل» من تحت الطاولة، وليس فقط الدول التي أبرمت اتفاقيات كعصر الأردن ومنظمة التحرير»، مشيراً إلى أنّ «هناك توجلاً «إسرائيلياً» في الاقتصاد العربي ومنظمة التعاون الخليجي، وبقيت سورية في الصراع والتي تدفع الآن أثماناً غالية نتيجة مواقفها والصراع الذي يضربها اليوم لتتسببها في محور المقاومة».

ويسال علم قائلاً: «هل ستبقى سورية على قوتها إذا ما خرجت من هذه المحنة»؟.

ويجيب: «بالطبع سيعاد انتخاب الرئيس بشار الأسد ولكن طبيعته الحال سيبدل الكثير من الجهد لكي يعيد إلى سورية دورها او موقعها الذي كانت عليه، هناك مشاكل الجراح بالبحر والدمار، وهموما الداخلية ستطفي على تطلعاتها الإلقيبية، ولكن تراجع الدور السوري الي حد ما يغطيه تقدم حزب الله وان الصراع حتى الآن لايزال متكافئاً ومحتدماً على المحورين معاً»، وأضاف: «علينا ألا ننكر بأن «إسرائيل» تحاول فرض ما تريد من مفاوضات مع الفلسطينيين تحت الرعاية الأميركية في اتفاق الإطار، وهذا طبيعة الحال لا نراه لمصلحة الحقوق الفلسطينية والشعب الفلسطيني بقدر ما هو لمصلحة «إسرائيل» اذا ما أبرم الاتفاق وهذا كله يساعد «إسرائيل» على أن تكون قوية في المنطقة ليس فقط بسلاحها بل بتطبيعها للعلاقات مع العديد من الدول العربية».

ويرى بيرم «أنّ هذا المشروع الآن يطول بالمشاكل وأدوات أخرى والذين حاولوا الترويج لهذا الاتفاق في الثمانينات حاولوا في مناسبات دائما تطبيق مثله عبر القضاء على المقاومة ومن خلال التشكيك بسلاح المقاومة في لبنان والاستهتار بانتصارات وقناعة المقاومة، وهم الآن يريدون كي الوعي اللبناني المقاوم من خلال ما تفعله الحكومات المتعاقبة منذ الـ 2005 حتى الآن عبر منح ذكر كلمة المقاومة في البيانات الوزارية المتتالية».

إعداد وحوار: محمد حمية